

الأزمة المالية في اليونان... مأساة أم مهزلة؟

ايروين ستيلزر

مجلة ويكلي ستاندارد

8 مارس 2010

Greece's Financial Crisis... Tragedy or farce?

By Irwin M. Stelzer

The Weekly Standard Magazine

ترجمة: علي الحارس

- كبير باحثين في مركز هدسون (Hudson Institute). حيث يدير قسم دراسات السياسة الاقتصادية.
- من كتاب الأعمدة في صحيفة صندي تايمز اللندنية.
- باحث في مركز اميريكان انتربرايز (سابقا).
- رئيس شركة (NERA) للاستشارات الاقتصادية (سابقا).
- عمل أستاذا في جامعات كورنيل، وكوناتيك، ونيويورك.
- دكتوراه في الاقتصاد، جامعة كورنيل.



ايروين ستيلزر

قد لا تشكل اليونان أكثر من (2.5%) من إجمالي اقتصاد 16 دولة استعاضت عن عملاتها الأصلية باليورو. ولكن مصائبها المالية ذات أثر كبير لا يطاق «بلاد اليورو» فحسب. وإنما يتعداها إلى الدول السبع والعشرين في الاتحاد الأوروبي. أما الولايات المتحدة فهي تراقب مشاكل الدول الأوروبية التي أرهاقتها الديون (البرتغال، أيرلندا، اليونان، اسبانيا). وذلك لأنها تلقي الضوء على حركة المال في الدول التي تعاني من عجز هائل في ميزانياتها. وهو ما نعانیه نحن الأمريكيين أيضا. وبحسب تعبير الدائنين ووكالات التقييم المالية، فإن مشكلات تلك الدول الأربع دفعت الدولة إلى عزف لحن (التوازن الوطني). وقد تلقينا فعلا الإنذار بأن سندات الديون الأمريكية قد لا تكون مضمونة كعادتها دائما.

طالما تساءل خبراء الاقتصاد في ما إذا كانت عملة واحدة، يتم تداولها في 16 دولة لكل منها ميزانيتها وسياستها المالية الخاصة بها، قادرة على أن تعمر طويلا؛ ففي نهاية الأمر، سيتعين على المصرف المركزي لعصبة اليورو أن يجد سعر فائدة يناسب الجميع ويسيطر

الأزمة المالية في اليونان... مأساة أم مهزلة؟

على التضخم في الدول المتحمسة اقتصاديا. ويدفع في الوقت ذاته إلى تنشيط عجلة النمو الاقتصادي في الدول التي تعاني من الكساد أو النمو البطيء جدا. وذلك للحفاظ على العمالة الراهنة. والجواب على هذا التساؤل: هذا مما لا يتحقق. وإن تحقق فليس على نحو كبير من الجودة.

ولكن الواقع كشف عن أن تلك المشاكل هي أقل ما ينبغي القلق بشأنه في بلاد اليورو؛ إذ طالما علم من ابتكر اليورو أن الوحدة المالية لن يكتب لها الاستمرار من دون تحقيق الوحدة السياسية. وما سيحصل هو أن ألمانيا ستحافظ على ترتيب بيتها المالي نتيجة لخبرتها التاريخية مع آثار التضخم. بينما ستغرق الدول الأخرى. كاليونان. أكثر فأكثر في رمال الديون. وستقترض بأسعار فائدة مغرية لافتراض الدائنين بأن مشكلات تسديد الدين ستدفع شقيقاتها في عصابة اليورو إلى دفع ديونها.

لقد توقع مبتكرو اليورو وقوع مثل هذه المشكلة. لذلك اشترطوا على من يتخذ اليورو عملة له أن يوقع على (معاهدة النمو والاستقرار) للتعهد بعدم السماح لعجز الميزانية المحلية بأن يتجاوز (3%) من إجمالي الناتج المحلي. أو أن يصل إجمالي الدين إلى أكثر من (60%) من إجمالي الناتج المحلي. وقد كان دعاة الفيدرالية الأوروبية ينظرون إلى هذا الإجراء باعتباره إجراء مؤقتا يستعاض عنه في النهاية باتحاد سياسي رسمي تتولد منه الولايات المتحدة الأوروبية. وذلك دون أن يعبؤوا بأراء الكثير من الناخبين الأوروبيين الذين لا يرغبون بأن يشاركوا في عملية التخلي عن الدولة الوطنية.

دخلت اليونان عصابة اليورو بحماس للاستعاضة عن عملتها السابقة (الدراخما) باليورو كي تتمكن من الاستدانة بأقل سعر فائدة تمنحه هذه العضوية. وقبلت فوراً بحاجز (3%) المحدد لعجز الميزانية؛ وانطلقت بعدها اليونان تسرف في الاقتراض المختبئ خلف قناع من الخدع المصرفية وإخفاء الحقائق. وبمساعدة مصرف غولدمان ساكس وغيره من المصارف. انخرطت اليونان في صفقات مالية أجنبية وباعت موارد مالية مستقبلية

الأزمة المالية في اليونان... مأساة أم مهزلة؟

كالعوائد المتوقعة من هبوط الطائرات في مطاراتها مقابل أموال عاجلة. ثم أسدلت على التزاماتها المالية غطاء حال دون ظهورها في الميزانية باستخدام آليات يعترف مصرف غولدمان ساكس حالياً بأنها افتقرت إلى الشفافية المطلوبة. ومن الجدير بالذكر هنا أن الحكومة اليونانية فكرت في إحدى المراحل ببيع العائدات المستقبلية من بطاقات دخول هيكل الأكروبول. ولكنها قررت في النهاية أن أنباء من أمثال «اليونان تبيع الأكروبول» من شأنها أن تلفت الأنظار إلى خدعها.

لا يزال محققون من المصرف المركزي الأوروبي، يعاونهم خبراء من صندوق النقد الدولي، عاكفين على محاولة تقدير العجز في ميزانية اليونان، وذلك في أجواء غير مساعدة يغذيها إضراب موظفي وزارة المالية اليونانية اعتراضاً منهم على تقليص مستحقاتهم أو رفع سن التقاعد. وفي أفضل التقديرات، يقدر حجم العجز للعام الماضي بأنه وصل إلى (13%) من إجمالي الناتج المحلي، أما إجمالي الدين فيتجاوز (100%) من إجمالي الناتج المحلي، وما لم يتم تقليص الإنفاق وزيادة الضرائب، فإن نزيه المال لن يتباطأ هذا العام. والمشكلة الحقيقية هنا أن اليونان تحتاج إلى استئانة ما يقارب (75 مليار دولار لدفع الديون المستحقة عليها في 2010، وما لم تتم السيطرة على العجز فسيكون أمام الدائنين خياران لا ثالث لهما: الرفض دون مقدمات، أو المطالبة بأسعار فائدة عقابية مقابل أموالهم؛ وهذا إن لم تعمد شقيقات اليونان في عصبة اليورو إلى ضمان السداد. ومن شأن هذا أن يمهد الطريق لطلبات مماثلة تأتي من البرتغال وإسبانيا، وربما إيطاليا وإيرلندا، مما يؤدي إلى كارثة معنوية.

لنرجع إلى التاريخ قليلاً: ففي سبيل تخلي الألمان عن (المارك) المستقر العزيز على قلوبهم مقابل اليورو، كان لزاماً على قادتهم أن يتعهدوا بأن لا تكون ألمانيا، ومهما كانت الظروف، الملجأ الأخير لاستئانة من فشلوا في إدارة الشؤون المالية لدولهم. وفي الواقع، مضت ألمانيا مع «المشروع» الأوروبي (استبدال أوروبا موحدة بالدول الوطنية)، لسبب وحيد هو رغبتها بإنهاء المخاوف من (أوروبا ألمانية) بإنشاء (ألمانيا أوروبية). وكان «المشروع» منذ

الأزمة المالية في اليونان... مأساة أم مهزلة؟

بدايته قليل العناية بالشؤون الاقتصادية مقارنة بالعمل على إنشاء اتحاد سياسي قوي إلى درجة تمتنع معها الحرب. وكانت النظرية. على الرغم من ماركسيتها المغرية بحسب ملاحظة غيديون راكمان في صحيفة فاينانشال تايمز. تتمحور حول أن إنشاء مؤسسات مالية (مثل: مجموعة الفحم والفولاذ، ثم السوق المشتركة. ثم العملة المشتركة) من شأنه ضمان إنشاء المؤسسات السياسية الأوروبية التي سرعان ما تتلو تلك المؤسسات. ورمي الدولة الوطنية في مزلة التاريخ. لكن واقع الحال لا يبدو منه أن السياسة لحقت بركب الاقتصاد حتى يومنا هذا على الأقل.

لقد وضحت المستشار الألمانية انجيلا ميركل أنها لا تنوي جعل دافعي الضرائب الألمان (الناخبين) يدفعون ثمن فخخة اليونانيين. وإذا كان اليونانيون يظنون أنها ستغير رأيها فلا بد أنهم فقدوا عقولهم حقا. كما إن اليونانيين لا يرغبون في أن يكون للألمان رأي في كيفية إدارتهم لبلدهم: فبعد أن كانوا عرضة لاحتلال الألمان في الحرب العالمية الثانية، لا يرغبون في أن يروا (دبابات) ميركل وهي تدوس على أرض وزارة ماليتهم. وقد صرح نائب رئيس الوزراء ثيودوروس بانغالوس أن اليونان تعيش وضعاً عصيباً لأن الألمان لم يدفعوا ما فيه الكفاية من تعويضات عن احتلالهم لليونان. فقال: «لقد أخذوا أموال اليونانيين. ولم يعيدها أبداً. هذه قضية ينبغي مواجهتها».

لا يمكن الشعور إزاء رئيس الوزراء اليوناني جورج بابانديرو إلا بالأسف على الأقل. وذلك لأنه يواجه فوضى ورثها عن سلفه. فهو عالم الاجتماع المولود في أمريكا. والذي تلقى علمه في كلية لندن للاقتصاد إضافة إلى معاهد علمية أخرى. وهو ابن اقتصادي مرموق. وأخ لشقيقتين متخصصين في هذا المجال الرهيب. ومن يكون هذا شأنه لا يحتاج إلى المشورة الاقتصادية. أما ما يحتاجه فهو القدرة على السيطرة على الناخبين في بلد توظف حكومته عاملاً من كل ثلاثة عمال. وتنتشر فيه الوظائف الوهمية. ويولع شعبه بطرق التهرب من الضرائب (معظم المتاجر تبيع بسعرين. حيث تقدم خصماً كبيراً للزبون الذي لا يطلب الفاتورة).

الأزمة المالية في اليونان... مأساة أم مهزلة؟

تطالب عصبة اليورو باباندرينو بأن يخفض الإنفاق إلى حد يتجاوز ما خطط له من خلال التخلص من أعداد كبيرة من العاملين في القطاع العام، ورفع ضريبة القيمة المضافة من (19%) إلى (20%) أو (21%). وإطلاق يد جامعي الضرائب حيث لا يتم استحصال غير (70%) أو أقل من هذه الضريبة. لكن باباندرينو يخشى أن تؤدي موافقته على ذلك إلى تفاقم الإضرابات العامة والمظاهرات إلى قلاقل اجتماعية تهدد استقرار البلد. ويعد الأكثر سخطا من بين هؤلاء موظفو الخدمات العامة الذي استأؤوا بشكل خاص من اقتراح الحكومة زيادة سن التقاعد من 61 إلى 63.

في مقابل هذا يملك الاتحاد الأوروبي الورقة الرابحة في اللعبة: البند (126.9) من معاهدة لشبونة التي وقعت عليها الدول السبعة والعشرون، وهي تتيح وضع اليد على ميزانية اليونان. لكن هذا الإجراء لا يبدو محتمل الوقوع، في الظاهر على الأقل، والأرجح أن يتم اللجوء إلى الرقابة الخفية عوضا عنه. في أثناء ذلك تتواصل المفاوضات حيث يضغط الاتحاد الأوروبي على اليونان لتخفيض عجزها. وتحذر أسواق المال من أن سندات الدين اليونانية ستحمل على كاهلها أعباء إضافية عندما تبحث الدولة عن أموال جديدة. ويتهم باباندرينو من قد يخلصه من الأزمة بأنه يتدخل في شؤون بلاده (يرضى بأن يدفع الآخرون ديونه، ويرفض شروط دفعها). بل إنه يتهم «قوى أخرى بعينها» (أي: أموال الاستثمارات الأمريكية في الخارج) بأنها تحاول إسقاط اليورو. وهو نداء وجد صده في اسبانيا، حيث تحقق الأجهزة الاستخباراتية هناك في إمكانية وجود مؤامرة تتواطأ فيها وسائل الإعلام والمستثمرين الأمريكيين على تحطيم الاقتصاد الإسباني.

نصل هنا إلى كاليفورنيا، ونيويورك، وغيرها. إننا نعيش اليوم في عصر يترافق فيه إضعاف القطاع الخاص جنبا إلى جنب مع زيادات كبيرة في ديون القطاع العام. فليست اليونان وحدها التي تعاني عجزا كبيرا في الميزانية، أو يلتهم الدين فيها إجمالي الناتج العام بمستويات تعيق تحقيق النمو في المستقبل بحسب دراسات حديثة؛ كما إنها ليست وحدها التي تبقى التزاماتها المستقبلية بعيدة عن الميزانية العامة، وذلك لأنك ستسمع

الأزمة المالية في اليونان... مأساة أم مهزلة؟

الكلام نفسه من أي خبير يحلل خطط اوباما المتعلقة بالميزانية الأمريكية. صحيح أن أمريكا ليست اليونان: إذ يوجد لدينا احتياطي من العملة يحافظ على موقعنا في العالم، ومصرف مركزي يطرح أسعار فائدة مناسبة للظروف الاقتصادية (أو يحاول ذلك)، والحد الأدنى من معدلات التهرب الضريبي، وقطاع عام أصغر نسبياً بكثير (ولكنه ينمو بسرعة)، وسجلات مالية أكثر موثوقية مما لدى اليونان.

لكننا سمعنا نواقيس الخطر تقررعتها وكالات التقييم والتصنيف لتحذرننا من أن استمرار موثوقية ثبات سندات الديون الأمريكية لم يعد مؤكداً، وأنها ما لم نعدل أساليبنا المسرفة فسنبغي علينا أن ندفع أكثر في مقابل الدين، مما سيكون له تأثير معرقل لقدرتنا على الرجوع إلى معدل النمو السابقة. والأسوأ من ذلك أنه كما تواجه دول عصابة اليورو خيار دمج ديون اليونان بميزانياتها، فإن حكومتنا الفيدرالية يزداد يوماً بعد يوم احتمال لجوئها إلى خيار دمج ديون الولايات بالميزانية الاتحادية، وذلك إما عبر تسليف الولايات، أو إرسال التمويل من واشنطن إلى عواصم الولايات درءاً لتخلفها عن سداد ديونها.

«طز في نيويورك»، وكاليفورنيا، وإيلينوي، وميشيغان ليست من العبارات التي يود الرئيس اوباما أن تحتويها حملة إعادة انتخابه؛ فبخلاف عصابة اليورو، تتصف الولايات المتحدة بأنها اتحاد سياسي إلى جانب كونها اتحاداً مالياً. وعندما تسوء الأوضاع إلى حد يستدعي التدخل، فإن الاتحاد الأوروبي من حقه أن يخير اليونان بين أن تحسن من تصرفاتها أو تترك الاتحاد، فتتخلى عن اليورو وتعود إلى طبع الدراخما... والكثير من الدراخما. هذا الحل قد يغري باتباعه في أمريكا تجاه الولايات التي أفرطت في ضوابطها وضرائبها من أمثال كاليفورنيا ونيويورك، لكن التخلي عنها ليس خياراً في أمريكا. يمكن لبرلين أن تقول لأثينا بأنها ستركها تتخلف عن سداد ديونها ولن تتحملها عنها، ولكن واشنطن لا يمكن أن تقول ذلك لولاياتها، بل تشعر تجاهها بالشفقة؛ وهذا أمر ليس بعيداً عن علم وكالات التقييم والتصنيف فهي تضيف حالياً ديون الولايات إلى الدين الفيدرالي خلال مراجعاتها المتفحصة لصحة الاقتصاد الأمريكي.

الأزمة المالية في اليونان... مأساة أم مهزلة؟

لن يمر وقت طويل حتى نعلم إلى أين سينتهي المطاف بالمأساة اليونانية. وفي ظني أنها ستشق طريقها عندما يتأكد الممولون من أن ديون اليونان تستند إلى دعم ضمني من دول عصابة اليورو الأقوى مالياً. ولكن سيتعين على اليونان لقاء ذلك أن تفقد بعضاً من سيادتها لتلبية طلب شقيقاتها في عصابة اليورو في أن يكون لهم كلمة مسموعة في خطط الإنفاق والضرائب. وهذا يتشابه إلى حد ما مع مصارفنا التي سددت الحكومة ديونها فتوجب عليها أن تقبل مراقبتها لأرباحها. وكذلك شركات السيارات التي أصبح عليها الآن بعد تسديد الحكومة لديونها أن تنتج السيارات التي ترى الحكومة أنها أنسب للمصلحة العامة. ومن يدفع أجر المطرب، يسمع الأغنية التي يشاء.